

Distr.: General
17 May 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ ويقدم عملا بالقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم خطيا إلى مجلس الأمن كل ٤٥ يوما معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

٢ - هدد استمرار الانقسامات بين الفصائل السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقويض توافق الآراء الواسع المحرز بتوقيع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي. وفي ٢٧ آذار/مارس، ألقى المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية جهوده للوساطة، وعلل ذلك بما أشار إليه بأنه استمرار عدم التوافق في الآراء بين الزعماء السياسيين على الترتيبات الخاصة لتنفيذ الاتفاق السياسي. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود نتيجة تعيين رئيس وزراء جديد واختيار رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية. وفي ٢٨ آذار/مارس، أبلغ المؤتمر الأسقفي الرئيس جوزيف كابيلا عن جهوده لبذل مساعيه الحميدة وأوصاه بإجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية بغية كسر الجمود. وفي يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، أجرى الرئيس مشاورات مع أصحاب المصلحة من مختلف الانتماءات السياسية، بما في ذلك أعضاء منشقون، بزعامة جوزيف أولنغا نكوي، عن ائتلاف المعارضة "تجمع القوى السياسية والاجتماعية المتنبية للتغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (التجمع)، وذلك بهدف التغلب على حالة الجمود. ورفض زعيم التجمع، فيليكس تشيسيكيددي، تلبية دعوة الرئيس احتجاجا على مشاركة الجناح المنشق عن التجمع في المشاورات. ودعا التجمع إلى تعبئة على نطاق البلد، بما في ذلك يوم اعتصام في المنازل في ٣ نيسان/أبريل تم التقييد به إلى حد كبير في كينشاسا وجزئيا في موبجي - مايي، كاساي الشرقية. كما أعرب التجمع عن تأييده للإضراب العام الذي دعا إليه موظفو الخدمة المدنية، والذي تم التقييد به إلى حد ما في ٥ نيسان/أبريل في كينشاسا وعواصم المقاطعات.



ولم تنجح المظاهرات التي دعا إليها التجمع في الفترة من ١٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل في معظمها بسبب محدودية قدرة المعارضة على تعبئة الدعم الشعبي، والانتشار الوقائي لقوات الأمن، والحظر الرسمي للمظاهرات العامة بسبب الشواغل الأمنية.

٣ - وفي ٥ نيسان/أبريل، دعا الرئيس، في خطابه عن حالة الأمة أمام الكونغرس، أعضاء التجمع إلى مواءمة آرائهم واقتراح قائمة مرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء. وقال إنه يعترم الإعلان عن تعيين رئيس وزراء جديد في غضون ٤٨ ساعة؛ وتسمية رئيس للمجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية، عقب اعتماد قانون بشأن مهامه؛ وتشكيل حكومة انتقالية، تمثيلاً مع أحكام الاتفاق السياسي؛ وإجراء الانتخابات وفقاً لجدول زمني تنشره اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما حذر الرئيس من التدخل الأجنبي في العملية الانتخابية. ورداً على هذا الخطاب، أعربت المعارضة، ولا سيما التجمع، عن قلقها إزاء استمرار التأخير في العملية الانتخابية وأدانت محاولات التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية تفتيت التجمع.

٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل قدم رئيس الوزراء، سامي باديينغا، استقالته إلى رئيس الدولة. وفي ٧ نيسان/أبريل، عين الرئيس برونو تشيبيالا رئيساً للوزراء. وكان السيد تشيبيالا يشغل منصب نائب الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي إلى أن استبعد من الحزب في ٥ آذار/مارس، وهو عضو في الجناح المنشق عن التجمع. ومن ناحية، أعلن عدد من الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك المؤتمر الأسقفي والتجمع، إضافة إلى الشركاء الدوليين، بما في ذلك بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أن تعيين رئيس الوزراء لا يتمشى مع أحكام الاتفاق السياسي. ومن ناحية أخرى، رحب الجناح المنشق عن التجمع، والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، والعديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بتعيين رئيس الوزراء الجديد والخطوات التي اتخذتها الحكومة للنهوض بتنفيذ الاتفاق السياسي. وفي الفترة بين ٢٤ و ٢٦ نيسان/أبريل، رفضت مجموعة مكونة من سبع طوائف دينية كبيرة، وحزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية المعارض، بزعامة فيتال كاميرهي، والجناح المنشق عن التجمع، والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية البيان الصادر عن المؤتمر الأسقفي في ٢١ نيسان/أبريل والذي أفاد بأن تعيين رئيس الوزراء الجديد لا يتمشى مع الاتفاق السياسي.

٥ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، خلال جلسة ترأسها رئيس الجمعية الوطنية، أوبين مينكو، ورئيس مجلس الشيوخ، ليون كينغو وا دوندو، وقعت خمس من المجموعات الرئيسية السبع الموقعة على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر الترتيبات الخاصة لتنفيذه أيضاً. وشملت هذه المجموعات الخمس التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية؛ والمعارضة الجمهورية، بزعامة كينغو وا دوندو؛ وجماعات المعارضة التي يتزعمها فيتال كاميرهي؛ ومثلي المجتمع المدني الذين وقعوا على الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ والجناح المنشق عن التجمع. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، وقع على الاتفاق أيضاً الجبهة من أجل احترام الدستور، بقيادة حركة تحرير الكونغو، بعد التشاور مع زعيم الحركة، جان - بيير بيمبا.

٦ - وتنص الترتيبات الخاصة على أنه ينبغي اختيار رئيس الوزراء من التجمع وأنه ينبغي أن يقترح أعضاء المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية، البالغ عددهم ٢٨ عضواً، مرشحاً لرئاسة المجلس تتوافق عليه الآراء، ويساعده ثلاثة نواب للرئيس يمثلون التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، والجبهة من أجل احترام الدستور، وجماعات المعارضة التي وقعت اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ورفض

التجمع، بزعامة فيليكس تشيسيكيدى، التوقيع على الترتيبات الخاصة، بحجة أنها لم تعد متفقة مع الأحكام التي جرى التفاوض بشأنها في بادئ الأمر تحت رعاية المؤتمر الأسقفي، وأنها لذلك لم تعد تتماشى مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الذي ينص على أن الحكومة يقودها رئيس وزراء ترشحه جماعات المعارضة التي لم توقع على اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أي التجمع، ويعينه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثيلاً مع المادة ٧٨ من الدستور. وبموجب الاتفاق، يرأس المجلس رئيس مجلس الحكماء التابع للتجمع.

٧ - ومنذ التوقيع على الترتيبات الخاصة، أعلن المؤتمر الأسقفي استعداداً للمشاركة في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي بصفة مراقب. وفي الوقت نفسه، يدعو كل من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والتجمع إلى إجراء محادثات مباشرة بين المعارضة والأغلبية الحاكمة، بما في ذلك التباحث مع الرئيس، من أجل تنسيق وجهات النظر بشأن المسائل الخلافية المتصلة بتنفيذ الاتفاق. ويرى التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية أن المؤتمر الأسقفي لم يحافظ على مركزه كوسيط محايد، ويعارض التحالف بشدة إمكانية إجراء "حوار ثالث".

٨ - وفي ٨ أيار/مايو، أصدر الرئيس مرسوماً عين بموجبه حكومة انتقالية جديدة تضم ٥٩ عضواً، بمن فيهم رئيس الوزراء. وتضم الحكومة، التي يهيمن عليها التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، أعضاء من المعارضة وقبوا على اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وممثلين عن الجناح المنشق عن التجمع. وقال الجناح الذي يتزعمه فيليكس تشيسيكيدى من التجمع إن هذه الحكومة غير شرعية.

ثالثاً - التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

٩ - أحرزت عملية تسجيل الناخبين تقدماً يعزى أساساً إلى الدعم الشعبي وارتفاع معدلات التسجيل، على الرغم من التحديات الأمنية وقيود التمويل. وأبقت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الموعد النهائي الرسمي للانتهاء من عملية تسجيل الناخبين في ٣١ تموز/يوليه. بيد أن تمديد الموعد النهائي قد يكون ضرورياً في بعض المناطق في ضوء التحديات الأمنية والتقنية واللوجستية.

١٠ - وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لعملية تسجيل الناخبين. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أنجزت البعثة عمليات جوية لإيصال نحو ٤٠٠٠ طن من مواد التسجيل إلى مراكز اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وفروعها في جميع أنحاء البلد. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، سُجل، وفقاً للجنة، أكثر من ٢٢,٣ مليون ناخب محتمل في ١٣ مقاطعة من أصل ٢٦ مقاطعة، أي ما يمثل ٥٤ في المائة من مجموع الناخبين المقدر على الصعيد الوطني.

١١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بدأت اللجنة استكمال سجل الناخبين في ٤ مقاطعات من المقاطعات العشر المستهدفة (أويلى السفلى، ووسط الكونغو، وكويلو، وكوانغو). وفي اليوم نفسه، بدأت اللجنة أيضاً هذه العملية في عواصم كاساي الشرقية ولومامي وسانكورو، بينما أرجأت مؤقتاً التسجيل في مقاطعات كينشاسا وكاساي الوسطى وكاساي. وتتوقع اللجنة إدراج المغتربين الكونغوليين في عملية استكمال سجل الناخبين. وفي ٥ أيار/مايو، أوضح رئيس اللجنة، كورناي نانغا، أن التسجيل في كاساي وكاساي الوسطى قد لا يسير كما كان مقرراً بسبب الحالة الأمنية الهشة الناجمة عن الاشتباكات بين قوات الأمن الوطنية وميليشيا كاموينا نسابو، مما أعاق أنشطة تسجيل الناخبين في عدة أجزاء من

منطقة كاساي. ويواصل ممثلي الخاص العمل مع الجهات الفاعلة السياسية والمؤثرة الآتية من مقاطعات كاساي على الاضطلاع بدور فعال في الدفع قُدمًا بعملية التسجيل. كما أُجريت اتصالات مع الحكومة بشأن الحاجة إلى تعزيز الأمن في المنطقة كشرط مسبق لإجراء انتخابات سلمية. ولا تزال البعثة تبحث عن سبل الاستفادة من تعزيز وجودها في منطقة كاساي لدعم عملية تسجيل الناخبين.

رابعاً - القيود المفروضة على الفضاء السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي وفي السياق الانتخابي

١٢ - ظلت الحالة فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي مقيدة إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣ نيسان/أبريل في كيندو، مقاطعة مانيمبا، اعتقلت الشرطة الوطنية سبعة أعضاء في التجمع بصورة تعسفية أثناء يوم اعتصام في المنازل ثم أُطلق سراحهم، مع أن قافلة نظمها حزب الشعب للإعمار والديمقراطية الحاكم في ١ نيسان/أبريل في نفس البلدة، سُمح لها بالمسير. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أثناء الاحتجاجات التي قادها التجمع ضد تعيين برونو تشيبالا، نُشرت قوات الأمن وقائما في المدن الرئيسية، بما في ذلك بيني وبوكافو وبونيا وكندو وكينشاسا وكيسنغاني ولوبومباشي وماتادي ومبانداكا. ووثقت البعثة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها بشكل رئيسي الشرطة، وكذلك الجيش، في جميع أنحاء البلد في ١٠ نيسان/أبريل. وقد جرح ما لا يقل عن خمسة أشخاص في ماتادي (وسط الكونغو) وكونغولو (تجنانغا) على أيدي أفراد الشرطة الوطنية، وكذلك في كينشاسا على يد الشرطة العسكرية، ووثقت ١٤٠ حالة اعتقال على الأقل في جميع أنحاء البلد، لا سيما في كينشاسا ولوبومباشي (كاتانغا العليا). وقد أُطلق سراح معظم المعتقلين في وقت لاحق. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، في لوبومباشي، طوقت الشرطة مقر إقامة البرلمان ومنسق التجمع في المقاطعة، غابرييل كيونغو، في محاولة لمنع تنظيم اجتماع سياسي للاحتفال بذكرى إدخال نظام تعدد الأحزاب في البلد في مطلع التسعينات.

خامساً - تدابير بناء الثقة

١٣ - لم يحرز أي تقدم ملموس صوب تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي. ولا يزال ١٣٢ سجيناً سياسياً على الأقل قيد الاحتجاز. وفي ٣ أيار/مايو، أفادت وسائل الإعلام المحلية والدولية بأن اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الأسقفي المنشأة للنظر في القضايا البارزة التي يواجه فيها زعماء سياسيون إجراءات قضائية قدمت تقريراً سريراً في ٢٩ آذار/مارس إلى الرئيس أشارت فيه إلى التدخل السياسي في السلطة القضائية، وأوصت بالإفراج الفوري عن زعيم حزب التضامن الكونغولي من أجل الديمقراطية المعارض، جان - كلود مويامبو، والقيام على الفور بسحب مذكرة التوقيف الصادرة بحق زعيم المعارضة مويس كاتومي. وفي اليوم التالي، وجه رئيس الجمعية الوطنية اتهاماً إلى المؤتمر الأسقفي بانتهاك سرية أعمال اللجنة المختصة عن طريق تسريب التقرير، وقال إن التوصيات التي قدمها المؤتمر تتضمن تناقضات تفوض الأداء المستقل للجهاز القضائي. وفي ٥ أيار/مايو، أصدر المؤتمر بياناً رفض فيه الاتهام وأكد أنه لم يقدم التقرير إلا إلى الرئيس، وأطلع مويس كاتومي عليه بناء على طلب من الرئيس.

سادسا - المساعي الحميدة من أجل تنفيذ الاتفاق

١٤ - وفقا لولاية المساعي الحميدة الموكولة إليه، اجتمع ممثلي الخاص مع مختلف الأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بغية التوفيق بين مواقفها وتيسير التنفيذ الكامل للترتيبات الانتقالية. وكشفت المناقشات مع التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، والتجمع، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، من بين أطراف أخرى، عن اختلافات ناجمة عن تفسيرات مختلفة للأحكام الواردة في الاتفاق، ولا سيما تلك المتعلقة بتعيين رئيس الوزراء الجديد ورئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية. وفي نفس الوقت، اتسمت المفاوضات بشأن الترتيبات الخاصة باستمرار تغيير التحالفات داخل التجمع، مما أسهم في تجزئته. كما يتجلى انعدام التماسك في صفوف المعارضة في التقارب الواضح بين بعض أعضاء التيار الرئيسي في التجمع ورئيس الوزراء الجديد. وأعرب بعض زعماء التيار الرئيسي في التجمع عن اعتزامهم عدم المشاركة في الحكومة الانتقالية، بينما طردت قيادة الائتلاف أولئك الطامحين إلى تولي حقائب وزارية.

١٥ - وتواصل ممثلي الخاص أيضا مع المؤتمر الأسقفي واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والنظراء في السلك الدبلوماسي من أجل تعزيز نهج متسق بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية دعما للعمليات السياسية والانتخابية. ويعمل ممثلي الخاص بشكل وثيق مع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، على حشد الدعم الإقليمي لتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اجتمع مبعوثي الخاص مع رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، الذي دعا إلى مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأعرب عن استعداده للعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي وإجراء الانتخابات في أوانها. واجتمع مبعوثي الخاص أيضا مع كبار المسؤولين الحكوميين من أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بالنيابة وتواصل مع رئيس غينيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، ألفا كوندي، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع أعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

سابعا - ملاحظات

١٦ - إن التنفيذ الكامل، وبحسن نية، للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، لا يزال هو المسار الوحيد نحو تهيئة مناخ سياسي سلمي وإجراء انتخابات ذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن بعض العوامل يمكن أن يكون لها أثر سلبي على العملية الانتخابية. فضبابية الوضع السياسي، إلى جانب تقلص الفضاء السياسي، واشتداد العنف في منطقة كاساي، وهشاشة الحالة الأمنية في بعض المناطق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتدهور السريع للظروف الاجتماعية والاقتصادية تهدد بمفاجمة الحالة الصعبة أصلا. وفي هذا السياق، يمكن أن تتصاعد الاحتجاجات الشعبية العفوية نتيجة للحالة الاجتماعية والاقتصادية وتزايد الانفصال بين صناعات القرار وقواعدهم السياسية.

١٧ - وقد كان مقصودا أن يجري توقيع الترتيبات الخاصة تحت إشراف رئيسي مجلسي البرلمان لتأكيد أسبقية الدستور على العمليات السياسية. ويختتم توقيع الترتيبات الخاصة وتشكيل الحكومة الانتقالية

الحوار الوطني بحكم الواقع، ويمهد الطريق نظرياً لتعيين رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية ووضع الترتيبات الانتقالية الأخرى. غير أن الخلاف لا يزال قائماً بين الزعماء السياسيين على عمل المؤسسات الانتقالية الرئيسية. وينبغي أن تكون عملية تعيين رئيس المجلس شاملة وذات مصداقية قدر الإمكان للإسهام في التنفيذ السريع والفعال للاتفاق السياسي.

١٨ - ولا تزال العملية السياسية تواجه عائقي عدم المرونة والرغبة في الظهور، بدلاً من أن تيسرها النية الحسنة والروح التوفيقية المطلوبة من جميع الأطراف. وإذا استمر هذا الحال، فإن التوترات السياسية يمكن أن تشتعل مجدداً، وقد تشهد العملية الانتخابية مزيداً من التأخير. وينبغي أن تسعى الحكومة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق كبادرة على حسن النية وأن تضمن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة في الدستور. وينبغي أن تمارس المعارضة ضبط النفس وتشارك بشكل بناء في العملية السياسية.

١٩ - ويشكل استمرار ورود تقارير عن انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية ترتكبها قوات الأمن الوطنية، وكذلك السلطات الوطنية والمحلية، مصدر قلق. وينبغي للحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة وتميئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، بما في ذلك من خلال وقف فرض القيود على الحريات العامة.

٢٠ - ومن الأهمية بمكان بذل كل الجهود لكفالة إتمام عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مقاطعات كاساي، ضمن الإطار الزمني الذي حددته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بغية التمكين من إجراء انتخابات ذات مصداقية وفقاً للاتفاق. ويقدر عدد الناخبين الذين يعيشون في مقاطعات كاساي بما يتراوح بين ٦ ملايين و ٨ ملايين ناخب (٢٠ في المائة من مجموع الناخبين المقدر على الصعيد الوطني)، ولذلك تمثل المنطقة تحدياً لشمولية ومصداقية استكمال سجل الناخبين والانتخابات اللاحقة. وينبغي أن تكفل اللجنة شمول عملية تسجيل الناخبين، وتقوم بأنشطة التوعية لكفالة ارتفاع نسبة المشاركة في جميع أنحاء البلد، وتنشر الجدول الزمني الانتخابي دون إبطاء.

٢١ - وستواصل البعثة تقديم الدعم اللازم لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي موعدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل البعثة تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق، وفقاً لولايتها، بهدف الحفاظ على الزخم صوب إجراء الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة الدعوة القوية إلى احترام حقوق الإنسان والحيز الديمقراطي، وبذل المساعي الحميدة، وتقديم الدعم التقني واللوجستي من أجل إنجاز تنقيح سجل الناخبين في أوانه وسلاسة تنفيذ العملية الانتخابية.

٢٢ - وسيواصل كل من ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص تنسيق المساعي الحميدة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الآخرين ذوي الصلة لكفالة توفير الدعم المتضامر من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق بغية التمكين من تنظيم الانتخابات في موعدها.